

فقطا مضمونة الا الرواية اطفايلة لها الوجه العام ما
 ثبت من طريق الثقات والمحققين وتحققهم ان قول المتكلمين
 بالاختار وانما اظهر رواية ودراية وانما الصحيح والوجه
 من قولهم وانما المقول عليه وانما المحذور وانما المختار
 للملوك والفقهاء كان قول المتكلمين معنى به عند الاحتياط وواجب
 العمل على مقلد في حقيقته ولا يجوز له ان يعمل بقول غيره لا بحسب
 الضرورة الداعية اليه كما عرفت في الوجه الرابع من كلام صاحب
 البحر **الفصل الثاني** في ان الامام ما يرجع اليه قول صاحب رضى الله
 تعالى عنهم في وقت العصمة يقينا ولا يقين بوجوب الرجوع اليه
 فوجد في بعض الفتاوى والمشروح لما استطلع عليه ان المتأخرة
 لا يعتمدون على تتبع الكتب المتقدمة على المتأخرين الا بعد ان يثبت
 التحقق والتحرر حتى يثبت على المقلد انه المذهب ولا يقبلون
 بتتابع كتب متقدمة على حكم واحد فانهم يعتمدون الحقيقه ايضا
 على بعض الفتاوى والمشروح التي خالفت كتب اصول من ذهبهم
 في غير رسالة لم يثبت بعد التحقق انها من المذهب بل يثبت
 انها ليس منه فلا حرج عليهم ايضا سيما اذا كانت هذه الفتاوى
 والمشروح عندهم غير معتبرة اما الاجل ان مضمونها يتقلد لوطب
 والباين كما لغنية فان مضمونها مع قطع النظر عن كونه معتقدا
 مشهورا يتقلد الروايات المصنفة وكالسلح الوهاب شرح تحف
 القدوري فانه مع كونه متداولا من الكتب الغير المعسرة في
 ككثر المعاد ومطالب المؤمنين والفتاوى المصنوفة فان
 هذه الكتب ايضا غير معتبرة عندنا لا يجوز اعتمادها فيما يرجع
 لموافقها للاصول وانما المصنف قد اولها بالاصح عز وما وجد في
 بعض نسخ الفتاوى الى المجلد والاولى يوسق لعدم شهرتها وتداولها
 تداولها كما هو معلوم فكيف حال غير هذه الكتب الغير المتداولة
 وقد

طلب الكتب الغير المعبرة
 في مذهبنا

وقد عرفت في الفصل الاول من هذا الباب حق المحرقة ان الامام
 محمد ومجتهدي مذهب ابي حنيفة واصحابه انما يرجع اليه في جميع
 مذهبهم وجميع اصحاب الثبوت المعتمدة التي وضعت لفظ المذهب
 الصحيح المعروف وسائر جهات المعتبرين وجميع المحققين من مذهبها
 الاحتياط لا يقبلون في بيان مذهب الامام المختار عنده الا قول
 المتكلمين والفقهاء الراشدين من غير الاحتياط ايضا لا يقبلون اليهم
 ولا الى امامهم الا اذا كان المذهب فلو كان الرجوع ثابتا لا يخفى
 عند هؤلاء وكيف يظن انه يخفى على هؤلاء اولي الالباب والابصار
 وظاهر الذين لا يميزون بين الفتوى والمسئوم ولا يفرقون بين المال
 من الامين ويجمعون ما يجب عن كل طالب للبر والاشارة الرجوع الى الامام
 رضوي يتقلد صاحب خزائن الروايات العجب لوجوه الاول ان مضمونها
 ليس من المتأخرين عندنا والثاني كتابه مملوء بالروايات الغير المعسرة
 هبة كما قال صاحب كشف المظنون في حقيقته انه اخفى عن جميع
 المسائل وعزلت الروايات التي انتهى بل هو نفسه صح في اول كتابه
 بهذه العبارة قال وان من ابتداء بلوغه في سنه في كتب
 بل لعل يتبع مسائل الفقه وعزلت الروايات التي انتهى بالفاضله
 فكيف تقابل رواياته الغيرية بالروايات المشهورة التي بها
 والثالث ان كتابه هذا غير مشهور وغير متداول فلا يجوز
 الافتاء بما فيه والرابع انه بعد ما نقل تلك الرواية الغيرية نقل
 روايات المتكلمين وقال هي المختارة وعبارته هذه في تلخيص البحار
 ان ابا حنيفة قد جمع في خروج وقت الظهور وقت الفصل
 قولهما في الكافي والعصر منه الى الفروع اي من بلوغ الظلمة الى
 الفروع في قوله في العتامة اول وقت الفصل اذا صار الظلمة شبيهة
 هو المختار وانتهت بالفاضله او عس عليه لئلا يكتب الغير المشهورة
 الغير المتداولة **تمه** لا يقبلون بوجوه قول في الكتب الكثر المتأخرين

صلا
 في الرد على من قال ان الامام
 يرجع عن القول بالمتكلمين

